أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية

مشاركة المرأة في الحياة السياسية خطوة في طريق تنمية مستدامة يصنعها ويقطف ثمارها أفراد المجتمع رجالاً ونساءً

تنمّى المشاركة السياسية للمرأة قوى العطاء وفعالية الإنتاج وتعزّز مكانتها ومهاراتها في تربية أجيال فاعلة وواعية

صنعاء / متابعة : ذكرى النقيب

يحتلُ موضوع مشاركة المرأة في الانتخابات أهمية خاصة في ظل النظام العالمي الجديد وتزايد الدعوات للإصلاح والدمقرطة وبالذات في بلدان العالم الثالث، فالانتخابات هنا ليست هدفاً بحد ذاته بل هي وسيلة لتمكين المرأة من تبوء مكانتها في مؤسسات صنع القرار على اعتبار أنّها تشكل نصف المجتمع وهي حق أساسي من حقوق الإنسان يجب أن تتمتع المرأة به كما أنّ الانتخابات الوسيلة لتحقيق الديمقراطية في أي مجتمع بما يضمن إطلاق طاقات أبنائه رجالاً ونساءً وتحقيق التنمية والمساواة العادلة.

عن أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية رصدنا لكم هذه الآراء في سياق هذه المتابعة.

تجاوز المستوى الصوري

ترى الأستاذة/ حورية مشهور نائب رئيس اللجنة الوطنية للمرأة بضرورة وأهمية تواجد المرأة في جميع مواقع صنع القرار وتجاوز المستوى الصوري والرمزي للتمثيل وتوسيعه بصورة لائقة تتفق والوزن العددي والنوعي للمرأة التي تحقق مستويات علمية وعملية متميزة واستمرار الارتباط بالنساء وتبني قضاياهن وقضايا المجتمع عامة ورفع مستوى تمثيل الآليات المؤسسية الحكومية المعنية بالنهوض بالمرأة إلى مستوى وزارات وتمكينها من المساهمة الفاعلة في إدماج احتياجات النساء.

وتؤكد على أهمية دعم النساء المرشحات لانتخابات المجالس المحلية ومنحهن المساندة والثقة.. باعتبار أنّه كان في عضوات المجالس المحلية السابقة أسوةً حسنة ونماذج مشرفة وضعن تطلعاتهن في تحسين وتطوير مجتمعاتهن في سلم اهتمامهن، كما كن أمهات وأخوات وبنات حقيقيات لكل ناخب منحهن ثقته وقدمن مصالح الجماعة على كل المصالح واعتبرنها مسؤولية وأمانة جليلة تبرأت منها الجبال وحملنها بشرف وإخلاص ووفقاً للإمكانيات التي أُتيحت ومع التوجه نحو تعزيز اللامركزية وتحسين وتطوير إمكانيات المجالس المحلية القادمة بدأ يرتقي أدائهن مع تحسن شروط وظروف العمل، في سبيل الوصول إلى رؤى داعمة ومشجعة لإدماج المرأة اليمنية في الحياة العامة سعياً نحو تنمية مستدامة يصنعها ويقطف ثمارها أفراد المجتمع جميعهم رجالاً ونساءً.

تعتبر النساء من أهم الرابحات في حالة التزام مؤسسات الدولة بالمنهج الديمقراطي القائم على مبادئ العدالة الاجتماعية

فمشاركة المرأة في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في أي مجتمع، وهي تعكس إلى حد كبير طبيعة النظام السياسي الاجتماعي للدولة، كما تعتبر النساء مَن أهم الرابحات في حالة التزام مؤسسات الدولة بالمنهج الديمقراطي القائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، وممارسة العمل السياسي تعني المشاركة في إدارة الشأن العام وهذا يعني ممارسة حقوق وواجبات المواطنة مشاركة كاملة وحقيقية، وما لهذا المفهوم من ارتباط بالمساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن مذاهبهم وأديانهم وجنسهم وأنّ التمييز ضد المرأة في هذا الشأن يعتبر أحد المؤشرات الرئيسة بين التقدم والتخلف لذلك تحتوي الأنظمة الديمقراطية على قيم ومفاهيم ومبادئ تحررية مهمة تستحق أن تحظى باهتمام المرأة ومناصري قضية المرأة.

اما الدكتورة بلقيس أبو أصبع – أستاذ العلوم السياسية – جامعة صنعاء ترجح أهمية المشاركة السياسية للمرأة بقولها إنّ التنمية في تعريفها هي كشف عن الإمكانيات المدخرة في المجتمع وباعتبار أنّ المرأة هي نصف المجتمع، فإنّ الاهتمام بمشاركتها في الحياة السياسية وفي المجالات الأخرى هو كشف عن إمكان مدخر يضاعف من حجم القدرات لدى المجتمع ويدفع بالتالي بمعدلات نموه إلى مستويات أعلى، كما أنّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية سوف يرسخ لديها مضمون المواطنة الذي يعني – ضمن ما يعنيه أن تمنح ولاءها لفكرة الدولة فقط وهذا بدوره يقود إلى دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.

وستساعد مشاركتها في منحها حصانة ثقافية وفكرية تحول دون اختراقها بتوجيهات من الخارج تستهدف زعزعة ثوابتها الدينية ومن ثم الثوابت الدينية لأفراد أسرتها.

بالإضافة إلى توسيع قاعدة التمثيل في الهيئات البرلمانية الأمر الذي يزيد من قوة وعمق تمثيلها للمجتمع، مما يعمق مفاهيم الانتماء الوطني والاعتزاز القومي وينمي قوى العطاء وفعالية الإنتاج ويعزز مكانتها في المجتمع وتطوير مهاراتها في تربية أجيال فاعلة وواعية بالإضافة إلى تعزيز وتوظيف طاقات الأمة جميعها في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

كما أنّ الديمقراطية والتنمية لن تتعزز دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تضع في أجندتها دعم المرشحات والمرأة عموماً واتخاذ قرارات حاسمة من شأنها تمكين المرأة من الوصول إلى مراكز صنع القرار، بالإضافة إلى أنّ تطور النظام الديمقراطي مرهون بمستوى سياسات الدولة تجاه المرأة وبمدى توفير المُناخات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهي مسؤولية مشتركة للدولة والمجتمع والنساء جزء من هذا المجتمع.

نبض الحياة

الحق في المشاركة السياسية وصنع القرار

يعتبر الإسلام الحق في المشاركة السياسية وصنع القرار أحد الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي.

قال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم). صدق الله العظيم

فأثبت الله سبحانه وتعالى للمؤمنات وكما رأينا للمؤمنات الولاية المطلقة مع المؤمنين وقرر للإناث حقهن في المشاركة السياسية فلهن مثل الذكور، وعلى صور المشاركة السياسية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولعل في مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم للنساء كالرجال مثلاً على تأكيد مبدأ المساواة في الحق في المشاركة السياسية وصنع القرار وتطبيق عملي له.

قد شهد الإسلام وعرف المسلمون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وقائع وأحداث كان للمرأة مثلها مثل الرجل الحق في المشاركة السياسية وفي صنع القرار من ذلك حقها في تأمين وإجارة أحد من المشركين والتزام المسلمين بذلك الأمان وتلك الإجارة، وفي اعتراضها على القرارات التي يصدرها ولاة المسلمين وانتقادها للخلفاء الولاة دون منكر لها ذلك الحق كما ينص دستور الجمهورية اليمنية في المادة الرابعة على أنّ الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة . . فهل ستفي الأحزاب بوعودها للمرأة اليمنية وستعمل على إيصال نساء فائزات إلى عضوية المجالس المحلية وسيكون هناك حضور قوي للمرأة وترجمة أكيدة لتجاوز همومها، وتحقيق تطلعاتها في غد أفضل ربما؟

فمن حقها أن تكونَ مشَاركة ومستفيدة من برامج التنمية.

المحررة / ذكرى النقيب

مشاركة المرأة في عضوية المجالس النيابية والمحلية

سنبدأ الحديث في هذا الموضوع عن المعارضين لولاية المرأة فيرى هؤلاء أن توليتها يترتب عليها ضرورة خروجها من بيتها وبالتالي تفريطها في واجباتها الأسرية، وهي عليها واجبات عينية لا كفائية، كما أنّ عضويتها في الولايات العامة كمجلس الشورى أو المجلس النيابي أو غيره تعرضها لأمور كثيرة منها محظور شرعاً مثل الاختلاط والخلوة والتبسط مع الرجال وعدم التقيد بالحجاب الشرعي والآداب الشرعية وسداً لذرائع الفساد يرون حظر تلك الولايات على المرأة.

ولكن ماذا إذا لم تكن للمرأة واجبات أسرية أو استطاعت أن توفق بين أعمالها في تلك الولايات وواجباتها الأسرية والتزمت بالحجاب الشرعي ولم تخل به والتزمت بالأحكام والآداب الشرعية وكان لتوليها بعض تلك الولايات مصلحة للناس وخصوصاً بنات جنسها وما يتعلق باهتمامها وتخصصها وقريب من فطرتها (الطفولة والمعاقين والأحداث، المرأة والملاجئ، التعليم والصحة... الخ) ويكون في بعض الأحايين ضرورة لمشاركتها في تلك الولايات وأهمية، وحينئذ يكون أسهام المرأة ذات الأهلية الخاصة في هذا الجانب واجباً دينياً، لأنّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهو ما يُعرف بفتح الذرائع.

أما الذين أشاروا إلى جواز تولي المرأة الولايات العامة أجازوا لها أن تشارك في انتخابات أعضاء المجالس النيابية والمحلية وأن ترشح نفسها.

فهي تشارك في المسائل التشريعية ذات الصبغة الفقهية إذا كانت ذات كفاءة في ذلك إذ أن لها بالإجماع حق الاجتهاد والفتوى ومهام مجلس الشورى أو المجلس النيابي تتضمن التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية.

وتشارك في الشورى على المسائل العامة باعتبارها فرداً في الأمة وهي مشاركة واجبة وجوب عين، وتشارك في الشورى على المسائل الخاصة بفئة معينة من خلال التخصص والعمل النقابي الذي تتأسس مشاركتها فيه على حقها في العمل المهني.

وقد شهدت خيرة الصحابة ومنهم الخلفاء الراشدون حوادث مشابهة مثل استشارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه النساء وإصداره قرارات وفق تلك الاستشارات وتعديل قرارات مثل قرار تحديد المهور وقرار تقدير مدة غياب الجند عن أسرهم بأربعة أشهر وما إلى ذلك وتعديل قرار اللقطاء لأطفال المسلمين بعد الفطام لتعجل الأمهات فطام أطفالهن وأثر ذلك.

ويُلاحظ أن برغم دخول النساء في المساحة الفقهية والعلاقة المهنية والرابطة الإيمانية فإنّ المرأة يظل لها بعض الأحكام الخاصة في الشرع وبعض المصالح الخاصة في الواقع وهو ما يستلزم الرجوع إلى عامة النساء قبل اتخاذ قرارات تخصهن في الدولة الإسلامية.

فإن منعنا المرأة المؤهلة من عضوية مجلس الشورى ألا نكون بذلك قد أخللنا بفرص الاستفادة من إمكانيات وقدرات هذه المرأة ولئن سألنا الله عن هذا الإهدار للإمكانيات.

في هذا يقول الدكتور مصطفى السباعي :